خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات شمال بعلبك، محافظة بعلبك–الهرمل

In partnership with the Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia Beirut

AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO

Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات شمال بعلبك، محافظة بعلبك–الهرمل

المرجع: خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات شمال بعلبك، محافظة بعلبك–الهرمل، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © علي نصرالدين (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامّة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

Ambasciata d'Italia Beirut
AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لاتحاد بلديات شمال بعلبك – بعلبك–الهرمل.

ويتوجه البرنامج بشكل خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات شمال بعلبك وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز الخدمات الإنمائية في بعلبك الذين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات التشاورية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال الاستشارات واللقاءات التي أجريت وأدت إلى إصدار هذا الكتيب.

وأخيراً لا بدّ من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: صبرين اللقيس،علي نصرالدين، محمد الدهيبي
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي راميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إنّ تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

© علي نصرالدين (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإنّ إدخال الإصلاحات استناداً إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتُمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير إلى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الاستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى «bottom-up»، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحّة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة ١٣
اختيار اتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢٠
الكهرباء ٢١
الصرف الصحي ٢١
النفايات ٢١
الاتصالات ٢١
تحليل واقع الخدمات الأساسية ٢٢
القطاع الصحي ٢٣
القطاع التربوي ٢٣
الوظائف العامة ٢٥
القطاع الخاص ٢٥
قطاع المهن والحرف ٢٥
قطاع الزراعة ٢٥
قطاع الصناعة ٢٦
قطاع التجارة ٢٦
قطاع السياحة ٢٦
التحويلات من الخارج ٢٦
التوجهات الاستراتيجية ٢٨
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٢
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٤
خلاصة ٣٧

© علي نصرالدين (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الارتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات شمال بعلبك ١٧
شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات شمال بعلبك ١٨
شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات شمال بعلبك ١٨
شكل ٨: توزّع نسب الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك ٢٥

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطّة في سياق مشروع «دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية» والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل اتحاد بلديات بتسمية شخص/منسق شارك في كافة مراحل إعداد الخطّة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من إشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للاتحاد. قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن جلسات تشاورية واجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، أطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الإستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد لقاءات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات.

تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتمّ العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات شمال بعلبك، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات شمال بعلبك، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعي الزراعة والسياحة. تمّ ترجمة ذلك إلى اتجاهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكّان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات/تجمعات البلديات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تم تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطّة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة الكورونا والأزمة الاقتصادية).

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها استجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على جزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذوي الإعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تم تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي اتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخصاً يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

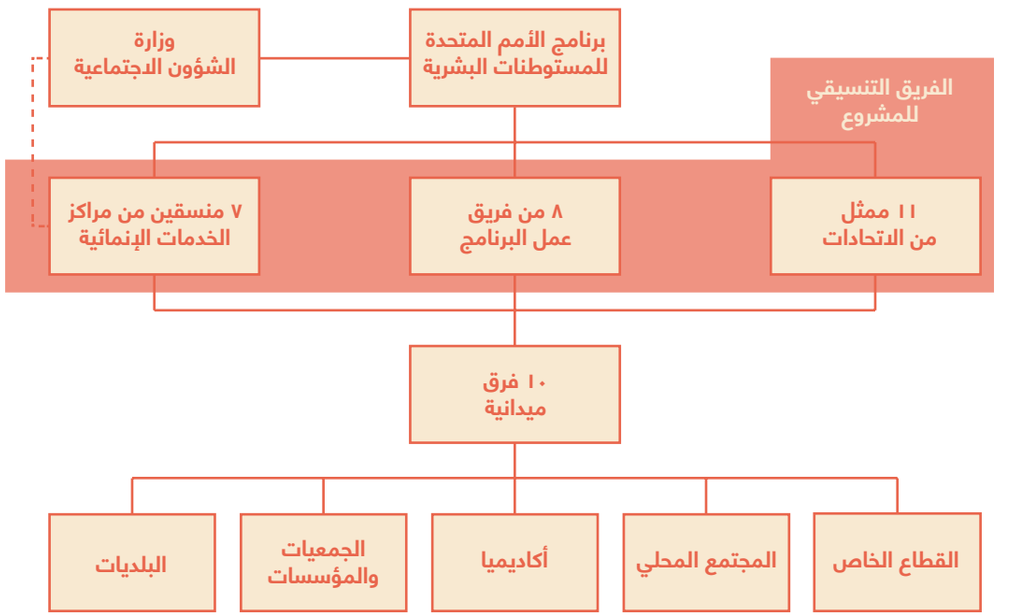

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتّبعة والأدوات المستعملة

إن دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجّهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية-اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الاتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمّنت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً.

لذلك، تمّ استحصال معظم المعلومات والإحصاءات في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمّت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات وفقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.

- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمّت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.

- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الاتحادات المتبقية، تمّ اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الاتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكّان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك–الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	الجرد الأعلى–بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تمّ جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة «إبداء الاهتمام» المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

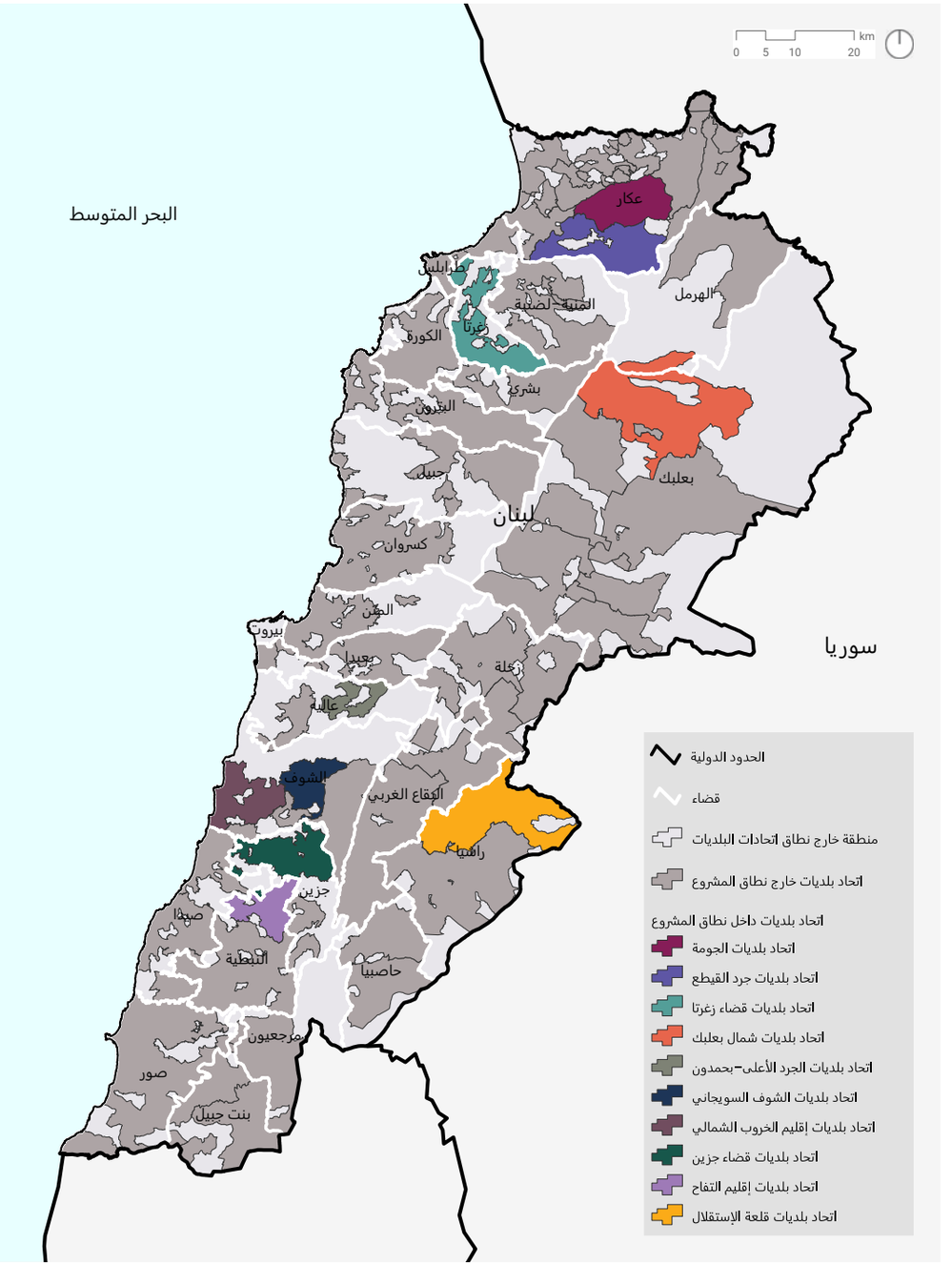

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات شمال بعلبك ضمن محافظة بعلبك - الهرمل حيث يضم ١٤ بلدية يتراوح حجم مجالسها بين ٩ أعضاء (جبولة، وادي فعرة، قليلة-الحرفوش، قرحا، زبود) و١٢ عضواً (حلبتا، التوفيقية، الرام-الجوبانية)، و١٥ عضواً (العين، شعث، اللبوة، النبي عثمان، حربتا، نبحا الدمدوم). تبلغ مساحة اتحاد شمال بعلبك حوالي ٢٩١ كيلومتراً مربعاً ويتراوح مستوى ارتفاع بلدات الاتحاد فوق مستوى سطح البحر ما بين ٨٠٧م حيث القرى السهلية الموجودة بمحاذاة الطريق الدولي حمص- بعلبك (التوفيقية، النبي عثمان، العين، اللبوة، شعث) وما يزيد على ٣٠٠٠م في التخوم المحاذية لمرتفعات اتحاد بلديات بشرّي، ولكن معدل الارتفاع في اتحاد بلديات شمال بعلبك يصل إلى ١٤٠٠م في القرى الجردية (حربتا و حلبتا). تمتد بلدات الاتحاد على سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية، يحدّه شرقاً بلدة عرسال وغرباً قضاء وبلدتي بشرّي و برقة وشمالاً قضاء الهرمل وبلدة الفاكهة وجنوباً بلدة يونين.

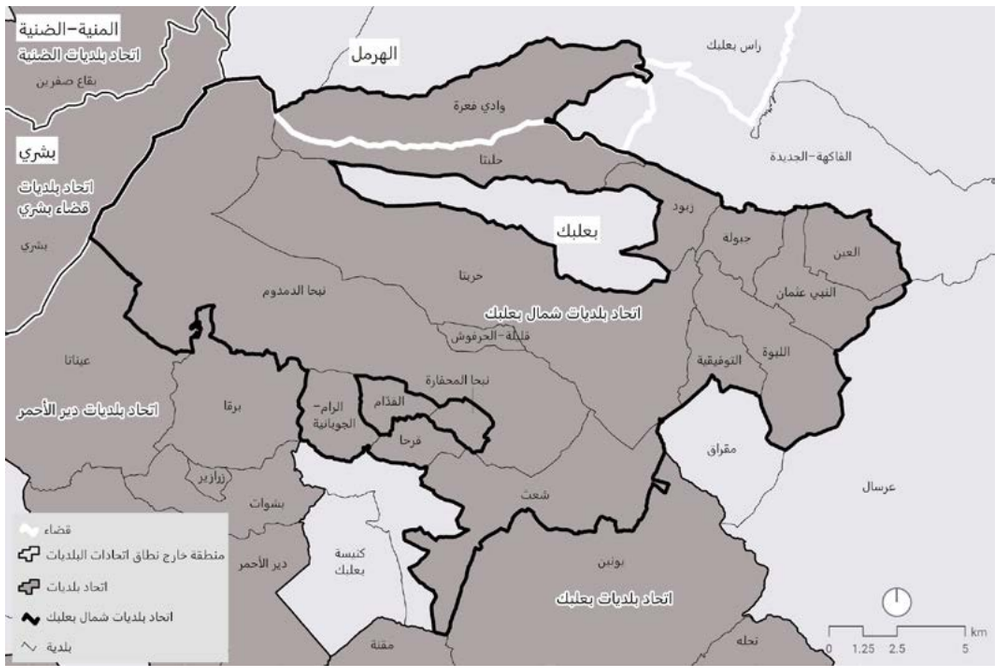

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم تحديث حدود اتحاد بلديات قلعة شمال بعلبك بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

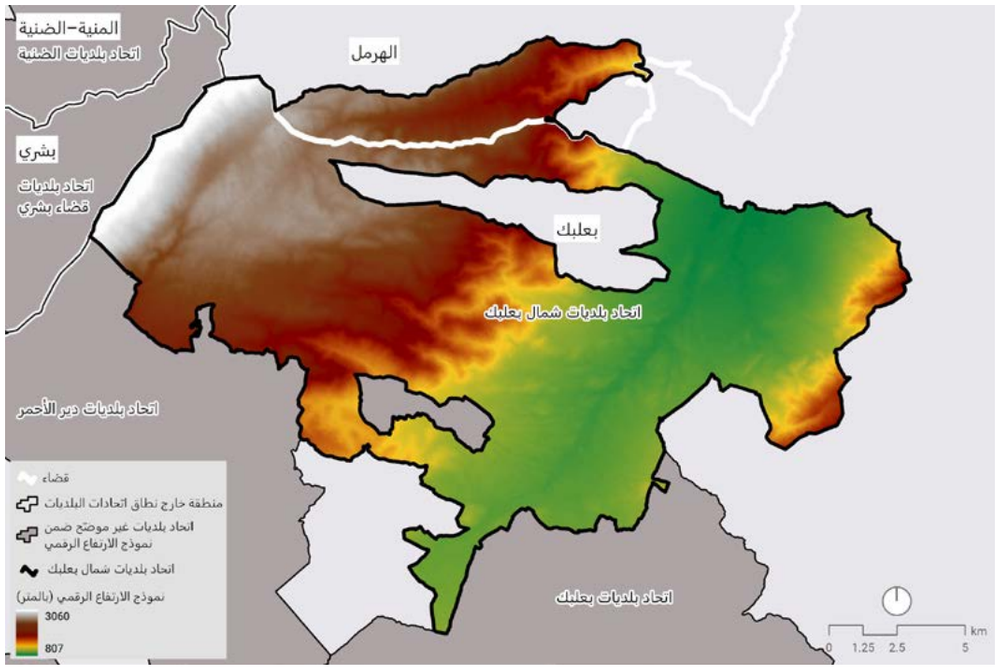

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الارتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم اعتماد هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣، بدقّة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تم تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

© علي نصرالدين (٢٠٢٣)

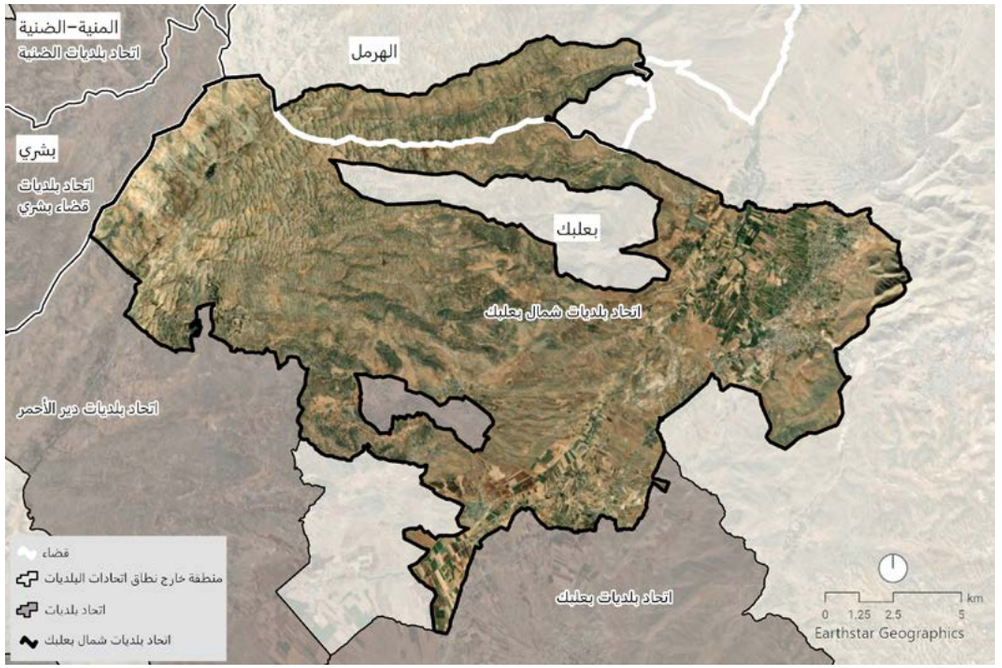

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات شمال بعلبك
المصدر: صورة عالية الدقة تم استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

يتميّز اتحاد بلديات شمال بعلبك بموقعه الجغرافي بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية، وهو يقع ضمن أقرب مسافة تفصل بين السلسلتين الشرقية والغربية، ويعبر بلدات الاتحاد الطريق الدولي الذي يربط سوريا بلبنان من الجهة الشرقية الشمالية. كما ويتميّز بمساحته الجغرافية الواسعة حيث تكثر فيه الأراضي الخصبة والسهول، وتعدّ هذه المنطقة الأقل تلوثاً بهوائها، كما وتعتبر ممراً آمناً للطيور المهاجرة.

المناطق الاصطناعية ضمن وحدة الإدارة البلدية تغطّي ٣،٤١٪ من مجموع مساحة الاتحاد، بينما تغطي المناطق المغطاة بالأشجار ٥٠٪ من الأراضي، وتمتد المناطق الزراعية على نسبة تبلغ ٢٥٪، أما المناطق غير المنتجة (الأراضي غير المستثمرة) فتشكّل ٢٠٪، بالإضافة إلى مساحة قليلة جداً تغطيها الأنهار والأراضي العشبية[٣].

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف الغطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تم حسابه بواسطة المركز الوطني للاستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية، ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة «والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان.

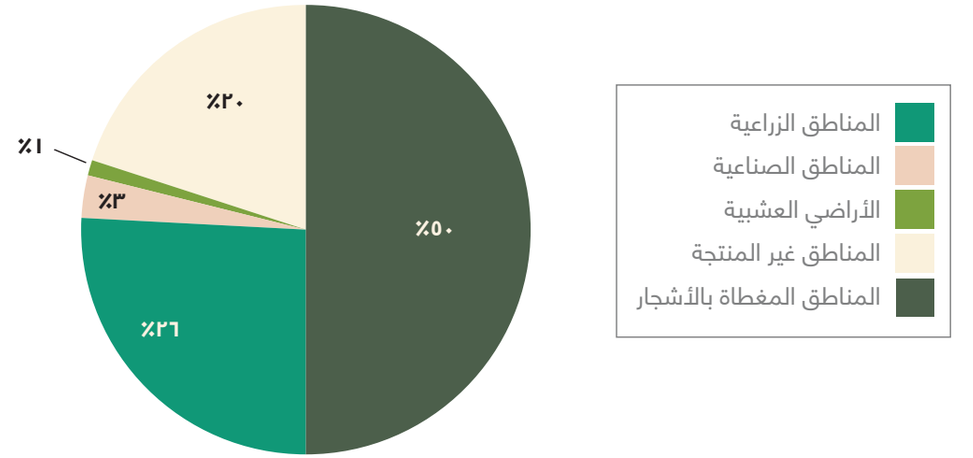

شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات شمال بعلبك
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم حساب نسبة استخدام الأراضي استناداً إلى الخريطة الخاصّة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

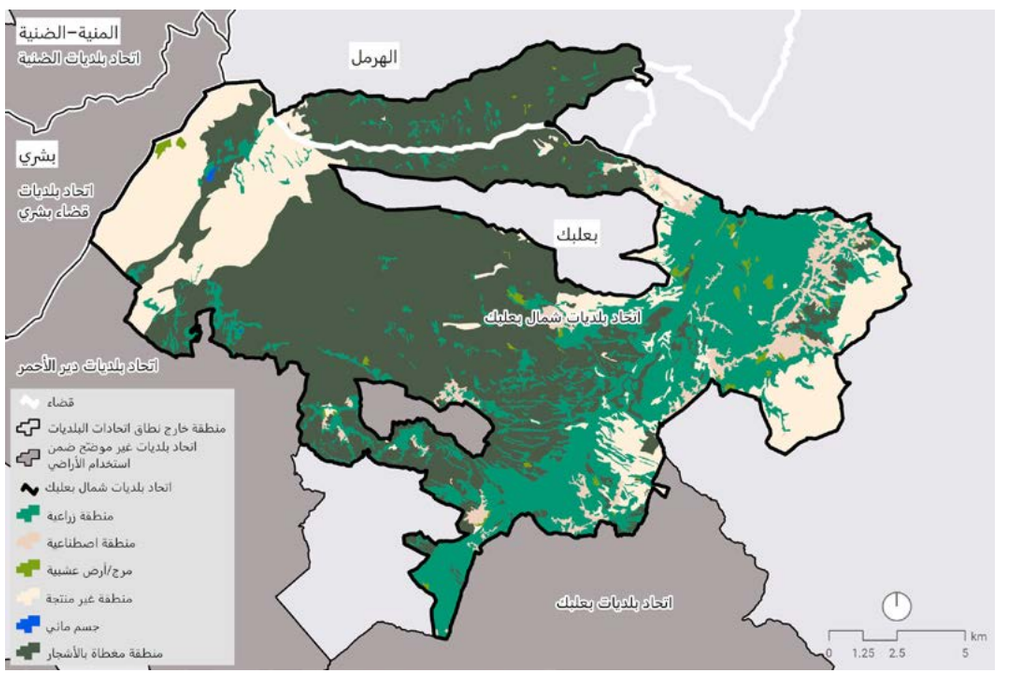

شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات شمال بعلبك
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم اعتماد هذه الخريطة من الخريطة الخاصّة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكاني

يقارب عدد السكان الإجمالي للمقيمين ضمن بلدات الاتحاد ٧٦,٠٠٠ نسمة تقريباً (٦٥٪ إناث-٣٥٪ ذكور)، موزّعين على الشكل التالي (٤٠٪ فئة الشباب، ٢٥٪ فئة الأطفال، ٢٥٪ فئة الكبار، والمسنين ١٠٪) حيث يشكّل غير اللبنانيين منهم (أغلبيتهم من النازحين السوريين) نسبة ٢٤٪. ويعيش النازحون السوريون في تجمعات ووحدات سكنية وفي ١٩ مخيماً موزّعين ضمن بلدات الاتحاد.

يمتاز اتحاد بلديات شمال بعلبك بمجتمعاته المحليّة الفتيّة

حيث تقدر نسبة الفئات العمرية من الأطفال والشباب بما يفوق الـ٦٠٪ من مجموع الهرم السكاني، وذلك وفقاً للمعلومات المقدّمة من قبل المخاتير ومقدّمي المعلومات، ويبيّن الرسم البياني أدناه توزّع الفئات العمرية على مجموع الهرم السكاني ضمن الاتحاد (شكل ٨).

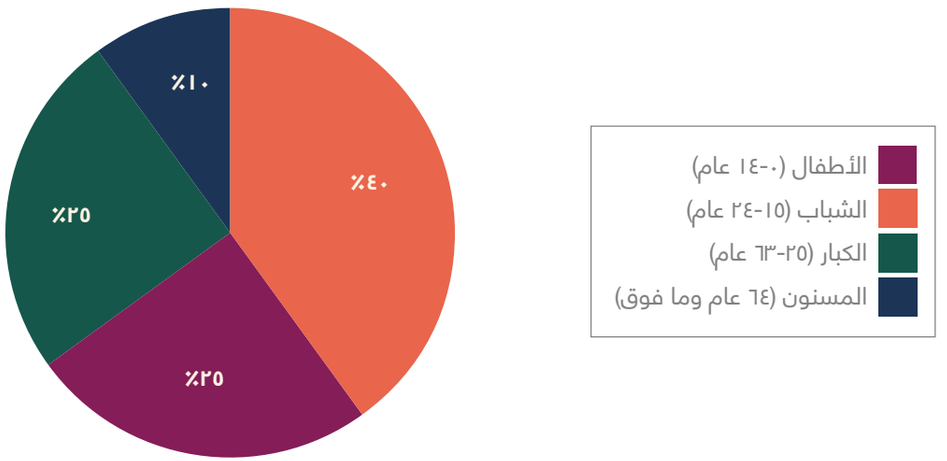

شكل ٨: توزّع نسبة الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

لا تتعدّى نسبة المغتربين في الاتحاد نسبة الـ ٣٪ من عدد السكان المسجّلين، ويتواجدون في بعض بلدان القارة الأفريقية بأعداد قليلة، وفي الخليج العربي (المملكة العربية السعودية، دولة الكويت) وأوستراليا والولايات المتحدة الأميركية ورومانيا. بدأت عملية الاغتراب مع بدايات الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ وتزايدت في الوقت الحاضر بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة وضغط العمالة السورية. ويقوم بعض المغتربون بدعم أسرهم وأقربائهم من خلال تحويلات مالية شهرية، مما يساعد هذه العائلات على تخطّي التحدّيات والصعوبات التي أنتجتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

يعتبر واقع الخدمات الأساسية ضمن بلدات اتحاد بلديات شمال بعلبك مقبولاً بشكل عام، حيث تتوفّر فيها جميع الخدمات وإن بنسبٍ مختلفة بين القطاعات وبين البلديات. وتعاني المنطقة كسائر المناطق اللبنانية من تدهور نوعيّة وكميّة الخدمات المقدّمة بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات، مما يتسبّب في غياب القدرة على تغطية كلفة التشغيل والصيانة ممّا يؤثّر على الواقع العام للخدمات.

المياه

تؤمّن المياه في منطقة اتحاد بلديات شمال بعلبك من الينابيع كنبع اللبوة والأنهار مثل نهر جبولة، ومن بعض الآبار الارتوازية الخاصّة في القرى. أمّا بالنسبة لشبكات مياه الشفّة فهي قديمة ومهترئة وتحتاج إلى إدارة وصيانة، ولم تعد تلبّي حاجات المواطنين مع ازدياد عدد السكان والتوسّع العمراني الحاصل، حيث أنّ قدرتها الاستيعابية باتت ضعيفة. كما أنّ المياه تصل إلى المنازل بشكل متقطّع بسبب انقطاع التيار الكهربائي، لذلك لا بدّ من إعادة تأهيل شبكات المياه وتوفير مصادر طاقة جديدة لتأمين المياه بشكل دائم إلى المنازل بناءً على اقتراحات الفرق الميدانية خلال اجتماعات الجلسات التشاورية. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ البلديات تتكبّد تكاليف عالية لتأمين المياه إلى المواطنين بسبب ارتفاع أسعار المحروقات اللازمة لتشغيل المولّدات التي تستخدم لتعبئة الخزّانات من الآبار الجوفية العامّة التابعة لمؤسسة مياه البقاع للإشراف على توزيع المياه مع البلديات المعنية، ويتمّ تمويل تشغيل هذه الآبار من قبل صناديق البلديات.

الطرقات والمواصلات

يعتبر الطريق الدولي الذي يربط الكثير من البلدات في اتحاد بلديات شمال بعلبك مقبولاً، لكنّه يحتاج إلى صيانة في بعض أقسام منه. أمّا الطرقات الرئيسية والفرعية ضمن بلدات الاتحادً فهي بحالة سيئة، تحتاج إلى التأهيل والتعبيد وخاصةً الفرعية منها، ويذكر هنا أنّ طرقات بعض البلدات لا زالت ترابية. وهذا يعيق المواطنين في تنقّلاتهم خاصّة أنّ عدداً من بلدات الاتحاد لا ترتبط بطرقات داخلية فيما بينها. كما تعاني الطرقات من عدم توفر إنارة كافية لها وذلك بسبب عدم صيانتها، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي. وتفتقر الطرقات أيضاً للحد الأدنى من شروط السلامة المرورية حيث لا يوجد ترسيم لها وتغيب فيها لوحات السير وتحديد السرعة وغيرها. كما أنه لا يوجد نقل عام في منطقة اتحاد بلديات شمال بعلبك، إذ يعتمد السكان على استعمال السيارات والآليات الخاصّة.

المباني والمنشآت

توجد في منطقة الاتحاد مخالفات وتعدّيات في المباني السكنية والمنشآت على الأملاك العامة. حيث يوجد بناء في أراضي مشاعات مملوكة للدولة، بالإضافة إلى البناء العشوائي وذلك بسبب غياب سياسات الضمّ والفرز في المنطقة وغياب مراعاة الالتزام بالمخططات التوجيهية. ومن حيث الشكل فإن أغلب الأبنية في قرى الاتحاد لا تتعدى الطابقين.

الكهرباء

تتوفّر ضمن بلدات وقرى الاتحاد شبكة كهرباء رسمية وهي بحالة جيّدة نسبياً، وتصل إلى جميع المنازل، لكنّها لا تكفي حاجات السكان بسبب الانقطاع شبه المستمر في التيار الكهربائي، والنقص في قدرتها الاستيعابية نظراً لتزايد الاستهلاك الناتج عن الضغط السكاني الكبير خاصّة في ظلّ النزوح السوري الكثيف المتواجد في المنطقة، والتعدّي عليها مما يؤدي إلى أعطال متكرّرة في الشبكة العامّة ونزاعات بين السكان. وتعتبر مصادر الطاقة البديلة كمولدات الاشتراك الخاصّة ونظام الطاقة الشمسية أهم مصادر الطاقة المستخدمة في المنازل، تليها كهرباء الدولة التي تنقطع باستمرار، ويساهم ارتفاع سعر المحروقات في إضافة الأعباء المادية على السكان والبلديات على حدٍّ سواء في تأمين الطاقة.

ويكمن الحلّ لهذه المشكلة بناءً على اقتراحات الجلسات التشاورية، في استخدام مراوح الهواء لإنتاج الطاقة، حيث تعتبر هذه المنطقة من المناطق التي لا تتوقّف فيها الرياح صيفاً أو شتاءً وذلك بسبب ضيق المسافة التي تفصل بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية، مما يجعل الهواء يتحرك بشكل دائم.

الصرف الصحي

لا توجد شبكات للصرف الصحّي في كل بلدات الاتحاد وتعتمد المنازل على الجور الصحية، كما أن المخيمات السورية فاقمت الوضع سوءاً. ويتم التخلّص من الجور الصحية بواسطة الصهاريج إلى أماكن بعيدة عن المنازل مما يؤدي إلى تلوّث مصادر المياه الجوفية والتربة وما يتبع ذلك من تداعيات اقتصادية لجهة نوعية الإنتاج الزراعي وتداعيات صحّية تهدّد صحّة وسلامة المواطنين جرّاء تلوّث الينابيع والآبار الجوفية . لذلك، من المهمّ العمل على إنشاء شبكة للصرف الصحّي في المنطقة وفق دراسات علمية وشروط صحية وبيئية وإنشاء محطات تكرير مناسبة لها. وهذا يفترض توقيف العمل بالجور الصحية، وإعادة النظر بالبنى التحتية المنشأة ضمن المخيمات السورية تماشياً مع المعايير الصحية والبيئية.

النفايات

يعاني سكان الاتحاد في شمال بعلبك من وجود مكبّات عشوائية في منطقتهم، وزيادة في كمية النفايات في فصل الصيف، واعتماد الحرق والطمر للتخلّص من النفايات، مما ساهم في حدوث نزاعات بين البلدات حول تواجد مطمر للنفايات ضمن نطاقهم الجغرافي. وهذا يحتّم بالضرورة العمل على وضع خطّة شاملة لمعالجة النفايات تقوم على الفرز من المصدر تتماشى مع سياسات وزارة البيئة حول التخلّص من النفايات الصلبة، بالإضافة إلى إنشاء معمل لمعالجتها، وإنشاء مطمر صحّي بمواصفات بيئية.

الاتصالات

تعتبر خدمة الخليوي والإنترنت دون الوسط في المنطقة بسبب عدم وجود محطّات تقوية للإرسال لتغطية كافة أحياء بلدات الاتحاد، إضافةً إلى غياب الصيانة عند حدوث الأعطال وإلى انقطاع الكهرباء المتكرر عن المحطّات.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

يتفاوت وضع البنى التحتية في اتحاد بلديات شمال بعلبك بحسب القطاعات. ويعتبر الصرف الصحّي من القطاعات الأكثر سوءاً حيث الشبكات والتمديدات من وإلى المنازل والمباني غير متوفرة في قرى وبلدات الاتحاد. ويعود هذا لغياب التخطيط وعدم توفر الامكانيات المادية لدى أي من البلديات للقيام بتمديد شبكات للصرف الصحّي وتغطية نفقات تمديد وتوصيل الصرف الصحّي من المنازل إلى الشبكة العامّة بالإضافة إلى غياب محطات التكرير.

لذلك، وبهدف تمكين البلديات من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلّية، فلا بدّ من تحسين واقع الخدمات الرئيسية. فمن المهم العمل على وضع خطّة متابعة ومطالبة للجهات الرسمية المعنية بضرورة العمل على إنشاء شبكات للصرف الصحّي في المنطقة ومحطات تكرير لها، مع مراعاة الشروط والمواصفات العلمية عند إنشائها، كما وصيانة شبكات المياه وشبكات الكهرباء ورفدها بالمحولات الإضافية، والعمل على توفير السلامة المرورية على الطرقات العامّة واستدامة صيانتها وتوفير الإنارة في الشوارع ليلاً حفاظا على أمن البلدات وسلامة قاطنيها، وذلك عبر تأمين مصابيح تعمل على الطاقة الشمسية.

كما وتبرز أهمية المتابعة من قبل الإدارات المحلية والوزارات المعنية بهدف الحفاظ على المياه الجوفية وحمايتها من التلوث عبر التحليل الدوري لمياه التبار والينابيع، والعمل على تخفيف السحب الجائر للمياه الذي أدّى إلى جفاف الكثير من الينابيع، حيث كانت تؤمّن مياه الشرب للسكان، ومياه الريّ المجانية للمزروعات، مما فاقم إلى حدٍ بعيدٍ في انهيار القطاع الزراعي في المنطقة بحيث أصبحت كلفة الريّ تشكّل أكثر من نصف الكلفة الإجمالية للإنتاج. لذلك فإن العمل على توفير مصادر مياه بديلة لتغذية الخزان الجوفي بات حاجة ملحّة وضرورية لتدارك المخاطر الناتجة عن السلوكيات الحاصلة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالصيانة الدورية لقنوات الريّ وقنوات الأمطار وحمايتها من الاختلاط بالمياه المبتذلة.

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحي

تتوفّر الخدمات الصحية في الاتحاد من خلال أربعة مستوصفات، إثنان منها خاص (مستوصف نقّال للهيئة الصحية الإسلامية والثاني هو مركز رعاية صحية أولية) و٢ منها عام (مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي تراجعت خدماتها بسبب الأوضاع الراهنة) بالإضافة إلى وجود ١٠ صيدليات و١٥ عيادة. أما مركز الرعاية الصحية الأولية الوحيد الموجود في اللبوة، فهو لا يغطي جميع الحاجات الصحية للسكان. توفّر هذه المراكز خدمات طبية وإسعافات أولية وتصوير وفحوصات مخبرية وأدوية ولكن بشكلٍ غير كافٍ وتتمّ تغطية كلفة نفقات التشغيل في هذه المراكز عبر الإيرادات الذاتية والمساعدات التي تأتي أحياناً من بعض المنظمات الأهلية والجهات المانحة. ويستفيد سكان الاتحاد من الخدمات الاستشفائية المتوفّرة في المشافي الحكومية في بعلبك والهرمل. كما ويفتقر الاتحاد لوجود مستشفيات خاصّة أو عمومية، ولا يوجد في الاتحاد مركز للصليب الأحمر اللبناني.

القطاع التربوي

يعتبر قطاع التربية في اتحاد بلديات شمال بعلبك جيداً مقارنةً بالقطاعات الأخرى. تتواجد المدارس الرسمية والخاصّة وعددها ١٥ مدرسة في كافة البلدات وهي تغطي المراحل الدراسية كافةً. وبينما يوجد عدد كافٍ من المباني المدرسية إلا أنها بعيدة نسبياً عن فئات سكانية كثيرة خصوصاً في المرحلة الثانوية، حيث تزداد نفقات النقل على كاهل الأهالي. تحتاج المدارس إلى التأهيل والتجهيز، وتحتاج أيضاً إلى إنشاء مباني جديدة وخاصّة للمرحلة الثانوية لعدم استيعاب المباني القديمة للعدد الكبير من الطلاب، لا سيما الرسمية منها. وتقوم إدارة المدارس الرسمية بأعمال الصيانة من خلال مبالغ توفّره وزارة التربية لها بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية عبر صندوق المدرسة وبإشراف أساتذة مكلّفين من الوزارة. أما في المدارس الخاصّة فتوجد فيها مجالس إدارة تتولى إدارتها وصيانتها.

وعلى صعيد النتائج التي تحققها هذه المؤسسات في الشهادات الرسمية، فإن المدارس الخاصّة تتفوّق على المتوسطات الرسمية وذلك لغياب اهتمام الدولة بهذه المدارس، أما على المستوى الثانوي وهي ثانويات رسمية فيختلف الوضع فيها كلياً وتبلغ نسبة النجاح في هذه المدارس أكثر من ٩٠٪، والجدير ذكره أنه يوجد ثلاث ثانوياتٍ رسمية ضمن قرى وبلدات الاتحاد.

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

على صعيد الخدمات الصحية في اتحاد بلديات شمال بعلبك فهي مقتصرةٌ على الخدمات الصحية الأولية التي تقدّم من خلال المستوصفات البلدية أو غير الحكومية كما من خلال العيادات النقّالة. وفي الحالات التي تستدعي علاجاً طبياً متقدّماً، يلجأ السكان إلى المستشفيات الخاصّة والعيادات التي تقع خارج نطاق الاتحاد خاصّةً ضمن نطاق مدينتي بعلبك والهرمل.

إن الواقع الصحّي في المنطقة لا يكفي لحاجات سكان شمال بعلبك مما يدفعهم لتأمين هذه الحاجات من خارج المنطقة في أكثر الأحيان. وهذا يزيد من كلفة الفاتورة الصحية وخاصّةً على المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة حيث كلفة الأدوية مرتفعةٌ جداً بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للنقل وتلكّؤ الجهات الضامنة عن تغطية المصاريف الصحية والاستشفائية في معظم الأحيان. لذلك من المهم العمل على دعم وتمكين المستوصفات الصحية المتوفرة في المنطقة بالكادرات الطبية المتخصصة وبالتجهيزات اللازمة ورفدها بمخزون من الأدوية العادية والمزمنة كي تلبّي الحاجات الصحية للسكان. كما يجب العمل على بناء مستشفى حكومي وتوفير وسائل النقل العام ضمن المنطقة، كي يتسنى للسكان الوصول إلى الموارد المتوفرة بكلفة أقل.

بالنسبة للخدمات التربوية تحتضن منطقة شمال بعلبك مدارس رسمية وخاصّة وثانويات بالإضافة إلى معهد تعليم مهني حيث يستفيد منها السكان اللبنانيون والنازحون السوريون[٤]، وهي تقدّم نتائج مقبولة بأغلبيتها، وتؤهل طلاب المنطقة للتعليم الجامعي خارج المنطقة. إن الواقع التربوي في شمال بعلبك شأنه شأن الواقع التربوي في كل المناطق اللبنانية يعاني من مشاكل جمّة أهمها كلفة النقل العالية وكلفة القرطاسية والتجهيزات والنقص في الأساتذة الاختصاصين والتوزيع غير المدروس للمعلمين على المدارس، إضافةً إلى عدم توفّر شروط التعليم عن بعد وسوء واقع بعض الأبنية المدرسية. وعلى المستوى الثانوي فلا يوجد إلا ثلاث ثانويات رسمية وهي لا تلبّي حاجات جميع الطلاب، فهناك قسم كبير من الطلاب يذهب إلى ثانويات رسمية خارج الاتحاد والكثيرون يتوقّفون عن تحصيلهم العلمي بسبب عدم قدرته على تغطية نفقات النقل.

ويتوجّب العمل أيضاً على دعم المدارس الرسمية من خلال صيانة أبنيتها وتوفير التجهيزات اللازمة لها وتحسين شروط التعليم عن بُعد والتوزيع العادل للمعلمين على المدارس والعمل لإنشاء مركز تدريب أكاديمي للمعلمين والعمل على إنشاء مكتبة ثقافية ومكتبة عامّة يستفيد منها الطلاب والطامحون لنيل العلم والثقافة. كما أنّه من الضروري توفير النقل المدعوم للطلاب في المدارس وفي الجامعات وإنشاء معهد فني مهني تتوفّر فيه كامل التجهيزات والمختبرات العلمية والعملية والاختصاصات المهنية التي تراعي حاجات السوق المحلي.

وعلى الصعيد الثقافي، تفتقد منطقة شمال بعلبك إلى الحدائق العامّة والمساحات الآمنة التي توفّر أمكنة للراحة والترفيه والمشي وممارسة الرياضة لمجمل الفئات العمرية في المنطقة.

إنّ هذا الواقع يتطلّب العمل على توفير مساحات آمنة في اتحاد بلديات شمال بعلبك وهذا ما يجب أن تضطلّع به بلديات الاتحاد بهدف التخفيف من حدّة الأزمات وتداعياتها النفسية والمعنوية على المجتمعات المحلية بالإضافة إلى دعم وتمكّين الجمعيات والنوادي والعمل على مشاركتها في تمويل وتنفيذ مبادراتها الثقافية والاجتماعية في المنطقة خصوصاً الجمعيات الكشفية. أما بالنسبة للجمعيات المحلية فهي قليلة وبعضها قد جمّدت أنشطتها حالياً بسب الأوضاع الاقتصادية وهي بأغلبيتها بحاجة إلى دعم مالي.

[٤] لم يكن من الممكن جمع بيانات دقيقة حول عدد التسجيلات للسوريين في المدارس.

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

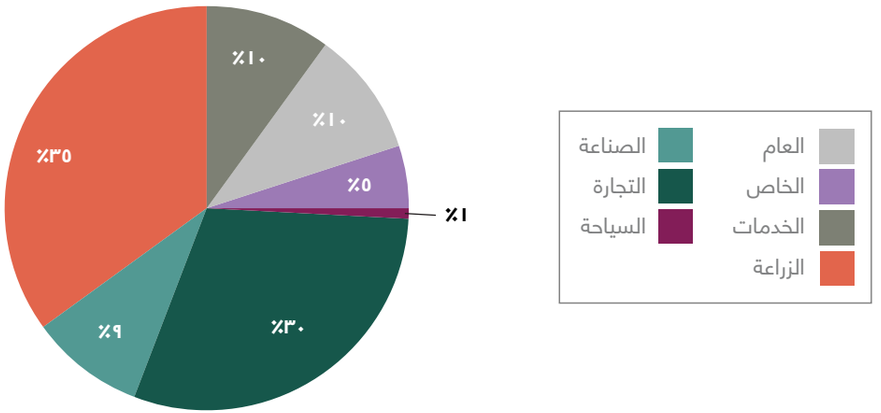

شكل ٩: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

تقدّر نسبة العاملين في القطاع العام بحوالي ١٠٪ من حجم القوّة العاملة في الاتحاد، وهذا يدلّ على أن القطاع الوظيفي العام لا يشكّل مصدراً أساسياً لدخل الأُسر المقيمة ضمن الاتحاد. ويتوزّع العاملون بحسب الفئات العمرية ٦٠٪ شباب و٤٠٪ كبار وبحسب الجندر بين ٧٠٪ ذكور و٣٠٪ إناث.

أما بالنسبة لمجالات العمل ضمن القطاع العام فتضمّ مروحة كبيرة من الإدارات كالجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، بالإضافة إلى العمل في القطاع التربوي والبلديات والوظائف الإدارية في بعض الدوائر الرسمية. وتتواجد مراكز هذه الوظائف إمّا داخل بلدات الاتحاد أو خارجها، مما يشكّل عبئاً مادياً على الموظفين.

القطاع الخاص

يعمل في القطاع الخاص حوالي ٥٪ من حجم القوّة العاملة في بلدات الاتحاد. وتتضمّن مجالات العمل ضمن القطاع الخاص، التعليم في المدارس الخاصّة والتوظيف ضمن الشركات الخاصّة والمطاعم وغيرها من المؤسسات المتواجدة ضمن أو خارج بلدات الاتحاد. تتوزّع نسبة العاملين في القطاع الخاص بحسب الجندر٨٠٪ ذكور و٢٠٪ إناث، وبحسب الفئات العمرية ٧٥٪ شباب و٢٥٪ كبار.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية وصناعية ومعمارية وغيرها)

تُقدّر نسبة العاملين في قطاع الخدمات بحوالي ١٠٪ من مجموع القوّة العاملة، ويتوزّع العاملون بحسب الفئات العمرية بين ٧٠٪ شباب و٣٠٪ كبار ويتوزعون جندرياً بين ٦٥٪ ذكور و٣٥٪ إناث حيث يعملون في مجال أعمال البناء (دهان، بلاط، كهرباء، تمديدات صحية) وفي أعمال الصناعات الغذائية والمونة المنزلية.

قطاع الزراعة

يشكل القطاع الزراعي مصدر دخل رئيسي للأسر في بلدات الاتحاد وتبلغ نسبة العاملين فيه حوالي ٣٥٪ وتختلف حسب البلدات.

وتقدّر نسبة الأراضي الزراعية بحوالي ٤٩ كلم مربع. ويشتهر الاتحاد بزراعات متنوّعة أهمها القمح والحبوب والتفاح والزيتون وتربية النحل وازدهار تربية المواشي ووجود تعاونيتين زراعيتين يستفيد منها عدداً كبيراً من المزارعين.

يعاني المزارعون في المنطقة من الغلاء في البذور والأسمدة والمبيدات المستخدمة في أعمالهم الزراعية، بالإضافة إلى الكلفة التشغيلية العالية خاصّة لجهة الرّي والحصاد والتغليف والتسويق. كما أن التغيّر المناخي وتأخّر موعد هطول الأمطار أدّيا إلى جفاف بعض الينابيع، وتردّي المحاصيل الزراعية من حيث النوعيّة والإنتاج .

ساهمت الأزمة الاقتصادية في غلاء أسعار قطع الغيار للمعدّات الزراعية والبذور والأعلاف والأدوية الزراعية والأسمدة، وبرزت الحاجة إلى مصادر طاقة بديلة لضخ مياه الريّ بسبب الانقطاع الدائم للكهرباء. كما وتعاني الأسواق الزراعية من عدم القدرة على تصريف الإنتاج وتصديره وحصره بالسوق المحلي مما أدّى إلى كساد بعض محاصيل الإنتاج الزراعي. ومن المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع أيضاً، عدم وجود رزنامة زراعية وانعدام وجود معامل للصناعات الغذائية، وبرادات لتخزين الإنتاج، وعدم استصلاح الأراضي بسبب توارث ملكية الأراضي وتفتت الملكيات الكبيرة بالإضافة إلى المسار الإداري الذي يعرقل إنجاز معاملات انتقال الأراضي وتسجيلها.

هناك بلدات تتوفّر لديها مياه الريّ للأراضي وأخرى تعاني من الشحّ وندرة المياه مما يسبب بتصحّر الأراضي الزراعية. هذا بالإضافة إلى أن بعض قنوات الريّ ما زالت ترابية مما يتسبب بالكثير من الهدر، ويضاف إليها التعديات السكانية على مصادر المياه دون أي رقابة. ولا ننسى التلوث الحاصل على بعض مصادر المياه، وذلك لحفر الجور الصحية القريبة من الينابيع. والحلّ يكمن بإنشاء بعض البرك الصناعية لتجميع مياه السيول والأمطار.

قطاع الصناعة

تشكّل الصناعة ركيزةً أساسية لسكان اتحاد شمالي بعلبك اذ يعتاش منها حوالي ٩٪ من سكان الاتحاد. ويوجد ضمن الاتحاد بعض معامل الألبان والأجبان الصغيرة، ويوجد الكثير من الخبرات في تصنيع المواد الغذائية من أجبان وألبان وزيت زيتون ومونة منزلية. كما يمتاز الاتحاد بصناعة البلاط، وبلاط الأرصفة وصناعة الألومينيوم، والحدادة الإفرنجية، والنجارة. وتسهم الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة اللبنانية وبعض العمال السوريين من سكان الاتحاد.

يعاني القطاع الصناعي من عدم توفر المواد الأساسية وهي بمعظمها مستوردة، ويتأثّر هذا القطاع بعدم توفّر الكهرباء ووسائل الطاقة خاصّة في ظل أزمة المحروقات وارتفاع أسعارها، مما أدّى إلى تراجع الدخل، وهذا ساهم في ارتفاع نسبة البطالة. ويذكر هنا بأنّ اليد العاملة الأجنبية غير المنظّمة تنافس وبقوّة اليد العاملة المحلية لأنّها وبمعظمها تعمل بصورة غير شرعية وبأجور زهيدة. كما ويعاني العمال في القطاع الصناعي من عدم الاستفادة من أية تغطية صحية.

قطاع التجارة

يعمل في القطاع التجاري أكثر من ٣٠٪ من مجموع القوّة العاملة في الاتحاد، ويعتبر هذا القطاع ركيزة أساسية في حياة الكثيرين مما يساهم في تفعيل العجلة الاقتصادية وتحريكها. ومن أنواع التجارات نعدّد المواد الغذائية والألبسة والأحذية ومواد البناء ومحطات المحروقات، ومحلات الأدوات الإلكترونية .

وتتلخّص المشاكل التي يعاني منها القطاع التجاري في ضعف رؤوس الأموال لدى بعض التجار، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، والبُعد الجغرافي للمنطقة عن المدينة الذي يكبّد المواطنين تكاليف باهظة بسبب ارتفاع كلفة الشحن. كما أنّ جائحة كورونا ساهمت إلى حدّ كبير في توقّف بعض المحال التجارية عن العمل ما أدّى إلى تدهور أوضاع العديد من المؤسسات التجارية ضمن الاتحاد.

قطاع السياحة

لا يشكّل هذا القطاع مصدر دخل مهمّ للسكان في شمال بعلبك ويقتصر نشاطه على الصيد البرّي الذي يستقطب الصيادين من مختلف المناطق اللّبنانية، بالإضافة إلى وجود بعض المزارات الدينية والينابيع الطبيعية، ويشكل تقريباً ١٪ من اليد العاملة.

يعاني القطاع السياحي من عدم توفّر وسائل للنقل العام في بلدات شمال بعلبك، وهذا يشكّل مزيداً من الأعباء الماديّة على المواطنين، كما ويفتقد الاتحاد للمرافق السياحية وبيوت الضيافة والمطاعم والمقاهي.

التحويلات من الخارج

تبلغ نسبة التحويلات من الخارج حوالي ٢٪ من مصادر الدخل لسكان الاتحاد، وهي تساهم بشكل أساسي في تحسين سبل العيش لبعض الأُسر وتوفير المصاريف الحياتية لهم.

لا ينتمي جميع المغتربين إلى الطبقة الميسورة، فالبعض القليل منهم ميسور الحال، والبعض الآخر يكفي نفسه وعائلته. ويذكر أن الأغلبية الساحقة من المغتربين يقومون بدعم عائلاتهم وأقاربهم خاصّةً في ظلّ الضائقة الاقتصادية المستجدّة ويقدّمون لهم المساعدة والتحويلات المالية.

تحليل الوضع الاقتصادي/مصادر الدخل

بحسب ما ذُكر أعلاه تقدّر نسبة العاملين في القطاع العام بحوالي ١٠٪ من حجم القوّة العاملة في الاتحاد، وهذا يدلّ على أن القطاع الوظيفي العام يشكّل مصدراً أساسياً لدخل الأُسر المقيمة ضمن الاتحاد. كذلك تعتمد بلدات الاتحاد بشكل أساسي على القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي وتربية المواشي، إذ تعمل معظم الأُسر في الزراعة التي تعتبر مورداً أساسياً للدخل. ويُذكر أن الأراضي الزراعية في قرى الاتحاد مملوكة من أصحابها. كما يعمل البعض في الصناعات الخفيفة كالألومنيوم والميكانيك وحدادة السيارات.

وتعتبر البطالة من المشاكل الاقتصادية الأساسية خاصةً أنها تطال المتعلّمين الذين باتت خياراتهم الوحيدة إمّا النزوح إلى المدن أو الهجرة إلى خارج الوطن. والمشكلة الكبرى المستجدّة تكمن لدى الموظفين الذين تدنّت قيمة رواتبهم بشكل كبير بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل انهيار سعر الليرة اللبنانية.

على صعيدٍ آخر فإنّ قطاعي الزراعة والسياحة يشكّلان فرصةً حقيقية لدفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اتحاد بلديات شمال بعلبك إلى الأمام.

ولكن من أهم المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي في الاتحاد، شحّ مياه الريّ وجفاف بعض الينابيع بالإضافة إلى ضعف الإرشاد الزراعي، والكلفة العالية للإنتاج وكساده وتردي نوعيته وحفظه، واعتماد أساليب ريّ تقليدية، ورش المبيدات العشوائي والتسميد العشوائي أيضاً، وعدم فحص التربة لتحديد نوعية المزروعات المناسبة لها، وضعف التسويق. لذلك، وبما أن الزراعة يمكن أن تشكّل مصدراً هاماً وثابتاً للدخل، فمن الضروري العمل الجادّ وذلك بتضافر جهود كل من البلديات والفعّاليات المحلية والتعاونيات والوزارات المعنية لدعم وتعزيز القطاع الزراعي وتطوير الخبرات العلمية الزراعية للمزارعين.

ويكتسب دعم المزارعين في تصريف إنتاجهم الزراعي أهمية قصوى، وذلك من خلال توفير أسواق خارجية لمنتجاتهم، كما العمل على تدريب مربّي المواشي على إنتاج واستخدام أعلاف منتجة محلياً لخفض استهلاك العلف المستورد وبالتالي تحسين صحّة الحيوانات وتحقيق أرباح للمزارعين. ويمكن العمل على إدخال زراعة اليانسون كمحاصيل جديدة للمنطقة وزراعة شجرة الأربوريو للعلف بالإضافة إلى زراعة أشجار مثمرة أخرى، والعمل على إنشاء مؤسسة مع علامة تجارية لتوضيب وتصدير المنتجات الزراعية وطنياً وخارجياً. ومن الضروري أيضاً العمل على تدريب الشباب العاطل عن العمل على المهارات الزراعية بهدف توفير فرص عمل لهم للحدّ من البطالة، والعمل على تفعيل دور التعاونيات الزراعية والحيوانية ودعم هذا القطاع وتطوير صناعة المونة البيتية البلدية.

أما على صعيد القطاع الصناعي من المهم ربط القطاع الزراعي وتشبيكه مع القطاع الصناعي إذ أنهما يكملان بعضهما البعض من ناحية الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي وإنتاج المونة البيتية. لذلك من المهمّ تطوير معامل الألبان والأجبان الموجودة في بلدات الاتحاد، وتفعيل دور التعاونيات الزراعية لحماية أصحاب المصالح من المضاربات ومن العمالة غير الشرعية الأجنبية.

كما يجب إشراك الشباب في دورات تدريبية مهنية وحرفية تساهم في تطوير القطاع الصناعي. ومن أهم المشاكل التي تهدّد الثروة الطبيعية والحرجية في الاتحاد هو افتعال الحرائق بهدف الحصول على الحطب وصناعة الفحم.

التوجّهات الاستراتيجية

يتضمن هذا الجزء من الكتيّب عرض التوجهات الاستراتيجية للقطاعات الإنتاجية المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك مع التركيز على قطاعي الزراعة والسياحة اللذان يشكّلان فرصةً حقيقيةً لتنمية اجتماعية واقتصادية محلّية سليمة. تمّ وضع واقتراح هذه التوجهات بناءً على الواقع الموجود وعلى التحليل النوعي لهذين القطاعين واللذان تم عرضهما ضمن الأجزاء السابقة.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى الموجودة كالصناعة والتجارة والخدمات، فهي حتماً ستبقى قائمة ضمن اهتمامات مدن وبلدات الاتحاد ولكن يمكن أيضاً تنميتها بشكلٍ يتماشى مع رؤية وتوجهات الاتحاد.

بالنسبة لقطاع الصناعة في المنطقة فهو يمتاز بتوافر الطاقات البشرية من ذوي الخبرات على مستوى التصنيع الغذائي والحرفي بالإضافة إلى بعض المقومات الصناعية المادية كالمعامل وغيرها، مما يكسبه أهمية قصوى في تنشيط الحركة الاقتصادية في المنطقة، إذا ما توفّرت له الإمكانيات والفرص الداعمة. يمكن أن يساهم القطاع الصناعي في تعزيز قطاعي الزراعة والسياحة من خلال لعب دورٍ تكميلي وزيادة قيمة إضافية ضمن الدورة الاقتصادية، حيثُ يمكن أن تخدم الصناعات المحلية القطاعات الأخرى مما يساعد على توفير فرص عمل للشباب. ولا بدّ من العمل على حماية الصناعات الصغيرة المتوفرة في المنطقة والعمل على تطوير بعض الحرف التصنيعية عبر تدريب متخصّص يرفع من الكفاءات والمهارات. وهذا يتطلّب العمل على تأمين مصادر بديلة للكهرباء بكلفة أقلّ، ودعم الصناعيين وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة وتأمين أسواق لتصريف الإنتاج محلياً ودولياً.

لذلك لا بدّ من العمل على توفير بعض الإمكانيات والفرص من خلال :

- إنشاء معامل تعبئة وتغليف لمنتج اليانسون الذي تشتهر بلدات الاتحاد بإنتاجه والذي يقدّر بحوالي ٧٠ طنّ سنوياً
- إنشاء معامل للألبان والأجبان وتطوير المعامل الموجودة حالياً
- تطوير جودة منتجات المونة المنزلية
- بناء قدرات ومهارات الصناعيين في المنطقة بما يتناسب مع تطوير نوعيّة وجودة المنتجات.

وتعتمد الأعمال التجارية في الاتحاد على بعض المحلات المتنوّعة والصغيرة الحجم، التي لا تكفي احتياجات السوق المحلي مما يضطّر السكان للذهاب إلى خارج المنطقة للحصول على كامل احتياجاتهم. وتتلخّص مشاكل هذا القطاع في المنافسة الكبيرة من السلع الأجنبية، تراجع نسبة المبيعات بسبب تدنّي القدرة الشرائية لدى الزبائن، ضعف الاستثمار الملحوظ ضمن هذا القطاع بسبب الأزمة الاقتصادية المستجدّة، عدم ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل سعر الليرة اللبنانية مما يعيق عملية تحديد الأسعار بشكل يتناسب مع الكلفة والقدرة الشرائية للسكان. ويضاف إلى كل ذلك الانقطاع الدائم للكهرباء مما يتسبّب بالتلف لبعض المواد الغذائية حيناً، ويزيد من كلفة توفير الطاقة حيناً آخر. لذلك وبغية تفعيل وتطوير هذا القطاع، لا بدّ من العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع التجاري لمحاولة جذب الشباب والحدّ من هجرتهم ، والعمل على حماية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد والعمل على تشجيع المبادرات التجارية الفردية القائمة على البيع عبر تقنية البيع الإلكتروني، وتحفيز الشباب والنساء لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة عبر التشبيك والتنسيق مع مؤسسات وجهات تعمل ضمن هذا الإطار، والعمل على تدريب التجّار في المنطقة على أصول البيع والشراء والتسويق ودراسة الجدوى لمشاريعهم وكيفية تطوير مشاريعهم لزيادة مداخيلهم وبالتالي خلق وإتاحة فرص عمل أوسع أمام الشباب وسكان الاتحاد.

ويعتبر قطاع الخدمات أساسي وحيوي ومكمّل للقطاعات الأخرى. ففي حال اعتمد الاتحاد والبلديات المعنيّة على تنمية قطاعي السياحة والزراعة، فيجب أن تتوفّر الخدمات الأخرى الأساسية والاجتماعية والتي تساعد على إبقاء المواطنين في بلداتهم وقراهم وتجذب مجموعاتٍ أخرى للعمل في القطاعات المذكورة.

ففي حال أراد مجلس الاتحاد جذب استثمارات من خارج المنطقة فمن الضروري أن تكون الخدمات الأساسية كالطرق والمياه والكهرباء متوفرة. كما من الضروري العمل على تعزيز الخدمات الصحية في المستوصفات الموجودة ورفدها بالمستلزمات الطبية والأدوية ودعمها بجهاز كامل لحالات الطوارىء والعمل على تجهيز وصيانة البنى التحتية والعمل على وضع خطّة مستدامة لمعالجة النفايات الصلبة على مستوى اتحاد البلديات.

قطاع الزراعة

كما تبيّن خلال عرض واقع القطاعات والإمكانات والموارد المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك، فإنّ القطاع الزراعي يمكن له أن يشكّل فرصةً كبيرة لسكان المنطقة لجهة تحسين أوضاعهم الاقتصادية وزيادة فرص العمل

للشباب والأسر. وبينما يمارس العديد من الأُسر الزراعة بشكل غير احترافي حيث يعتبرونها مورد دخل ثانوي وإضافي، يمكن لبعض التدخلات والبرامج والمشاريع تحقيق نقلة نوعيّة على مستوى هذا القطاع، خصوصاً تطوير زراعة اليانسون وإنشاء معمل لتغليفها كي تصبح جاهزة للتصدير. ويتطلّب ذلك تضافر جهود وإمكانات البلديات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص وبدعم مادي من الجهات المانحة للتمكّن من العمل معاً لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

أما أهم المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي فتتلخّص في شحّ مياه الريّ وجفاف بعض الينابيع مما يحتّم التحوّل نحو الزراعات البعلية، بالإضافة إلى ضعف الإرشاد الزراعي وكساد الإنتاج واعتماد أساليب ريّ تقليدية وضعف في التسويق. لذلك، وبما أن الزراعة يمكن أن تشكّل مصدراً هاماً وثابتاً للدخل فمن الضروري العمل الجادّ من قبل جميع البلديات والفعاليات على تعزيز القطاع الزراعي وتطوير الخبرات لدى المزارعين. كما يجب السعي لتأمين التمويل والعمل على شقّ وصيانة الطرقات الزراعية واستصلاح الأراضي وإنشاء نظام حديث للريّ بديل عن النظام التقليدي المعتمد. ويجب أيضاً العمل على تزويد الأراضي الزراعية بمياه الري من خلال دعم تكاليف ضخّ المياه من الآبار البلدية والعامّة لأن الكثير من المزارعين لا يمتلكون القدرة على تسديد تكاليف الريّ وبالتالي منع تحوّل الأراضي الزراعية إلى أراضي بور.

ومن المهم أيضاً دعم المزارعين في تصريف إنتاجهم الزراعي من خلال توفير أسواق خارجية وأيضاً العمل على تدريب مربّي المواشي على إنتاج واستخدام أعلاف منتجة محلياً لخفض استهلاك العلف المستورد وبالتالي تحسين صحّة الحيوانات وتحقيق أرباح للمزارعين. ومن الضروري العمل على تدريب الشباب العاطل عن العمل على المهارات الزراعية بهدف توفير فرص عمل لهم للحدّ من البطالة في المنطقة والعمل على تفعيل دور التعاونيات الزراعية والحيوانية وتطوير صناعة المونة البيتية البلدية إن وجدت.

ويتبيّن من العرض المقدّم أعلاه أن فرص تنمية القطاع الزراعي متوفّرة ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك مع ضرورة العمل بين البلديات كافةً بشكلٍ جماعي ومنسّق. ومن أجل الشروع في هذا المسار، يجب تأسيس هيئة أو لجنة من العاملين في قطاع الزراعة على مستوى الاتحاد تضمّ ممثلين عن البلديات والتعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية والمزارعين والقطاع الخاص. وتكون مهمّة هذه الهيئة وضع خارطة طريق للتنمية المحلية الزراعية مبنية على مراحل متعدّدة ومتدرجّة تتضمّن كل مرحلة مجموعة من البرامج والتدخلات التي تطال البنية التحتية الزراعية وتطوير المهارات البشرية، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق زمني منطقي. كما تقوم هذه الهيئة بالتواصل مع الجهات الداعمة الحكومية والأهلية والدولية وذلك لعرض خارطة الطريق المتفق عليها والمشاريع ذات الأولوية. ويمكن لهذة الهيئة تأسيس لجان مصغّرة لمساعدتها على التواصل مع أكبر عدد من الجهات الداعمة.

قطاع السياحة

إنّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان عامّة والتي أصابت في الصميم معظم العائلات في منطقة شمال بعلبك كما باقي المناطق اللبنانية تفترض العمل الحثيث لإيجاد وتوفير مصادر أخرى للدخل تتيح لها العيش الكريم.

وحيث أنّ القطاع السياحي في المنطقة لا يشكّل دوراً أساسياً في الاقتصاد المحلّي، إلّا أنه من الممكن أن يلعب هذا الدور إذا أُحسن الاستثمار فيه عبر تفعيل المقومات السياحية المتوفرة في المنطقة.

ولأجل تنشيط القطاع السياحي في المنطقة لا بدّ من العمل على:

- تفعيل سياحة الصيد البري الموجّه
- إنشاء بيوت الضيافة
- تفعيل السياحة الريفية
- تأهيل الطرقات وتوفير نقل عام
- وجود خارطة سياحية تشمل النقاط والدروب والمسارات.

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على اللقاءات التشاورية وورش العمل التي تمّت مع ممثلين عن البلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات شمال بعلبك، تم التوافق على اعتماد الرؤية التالية:

> **اتحاد بلديات شمال بعلبك، منطقة ناصعة بنقاء بيئتها، غنيّة بتنوّع وجودة إنتاجها الزراعي والصناعي، عامرةً بأهلها وروّادها.**

من أجل تحقيق هذه الرؤية يجب أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين الأهلي والخاص إضافةً إلى المجتمعات المحلية والعمل سوياً في سبيل تنميةٍ اجتماعية اقتصادية تستند على مقومات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز في اتحاد بلديات شمال بعلبك على تنمية قطاعي الزراعة والسياحة نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل.

ويتطلب العمل على تحقيق تنمية زراعية وسياحية وضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعدّدة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكلٍ من قطاعي الزراعة والسياحة على التدخلات الاستراتيجيّة المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية لكل قطاع
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

© علي نصرالدين (٢٠٢٣)

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية

الإطار المؤسساتي

- تفعيل التنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة والوزارات المعنية والبلديات
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية

- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للرّي

الإطار المؤسساتي

- تعزيز عمل التعاونيات الزراعية وتفعيل دورها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التعاون
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على الأملاك العامة والغابات والأحراج

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية
- تأمين مياه نظيفة للرّي
- شق وصيانة الطرقات الزراعية
- تكرير مياه الصرف الصحّي واستعمالها في ريّ زراعات معينة
- إنشاء أنظمة ري حديثة للزراعة
- معالجة رمي وحرق النفايات في الأراضي الزراعية
- السعي لإنشاء مراكز للتدريب والتوجيه الزراعي

الإطار المؤسساتي

- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية وحيوانية متخصصة
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في اتحاد شمال بعلبك والاستثمار فيها
- حماية المياه الجوفية
- الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة للنفايات
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم البلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تدريب الشباب والسيدات على المواضيع الزراعية والتقنيات الحديثة
- توجيه الشباب للحدّ من الهجرة
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على تصنيع اليانسون والمونة البلدية
- تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعي
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكل متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة
- تحفيز الشباب على الانخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل
- تحسين عملية التسويق الزراعي من خلال تدريب موجّه على آليات التوضيب والتعليب وفتح أسواق جديدة خارج الاتحاد

خارطة طريق القطاع السياحي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية

- صيانة الطرقات التي تؤدي إلى المعالم والمناطق السياحية
- تأمين الإنارة بشكلٍ دائم أثناء الليل ضمن المناطق السياحية حيث بيوت الضيافة
- تأمين الكادر البشري لحماية الطيور وتنظيم مواسم الصيد البري
- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق السياحية

الإطار المؤسساتي

- تفعيل وتعزيز التعاون مع وزارة السياحة والوزارات المعنية
- إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية

الإطار المؤسساتي

- تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص
- السعي لإعداد خطة سياحية للمنطقة
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التخطيط السياحي
- بناء علاقة مع الجامعات الموجودة لدعم التوجيه السياحي لطلاب الجامعات
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على المعالم السياحية، الغابات، الأحراج، الينابيع، الأنهار، إلخ
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في المنطقة والاستثمار فيها
- حماية الينابيع الموجودة في المنطقة
- حماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة والمحافظة عليها
- إنشاء دروب للمشي ومحميات طبيعية لجذب الزوار والسياح
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تدريب وتمكين الشباب على تأمين الخدمات السياحية
- إنشاء دروب لممارسة رياضة المشي
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحث الأهالي على الانخراط في عملية التنمية السياحية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول المواقع والنشاطات السياحة في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية

- تأمين الخدمات الأساسية في المنطقة (مياه نظيفة – كهرباء – طرقات – صرف صحي – جمع النفايات – إلخ)

الإطار المؤسساتي

- العمل على زيادة وتحفيز الاستثمارات في المشاريع السياحية

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

- تحفيز العائلات على إنشاء بيوت وغرف ضيافة لتعزيز السياحة المحلية
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الاستثمار في المشاريع السياحية

خلاصة

كما يتبيّن من خارطتي الطريق أعلاه، أن عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعي الزراعة والسياحة ليست بالعملية السهلة، ولكن غير مستحيلة. كما يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثة إضافةً إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة ومُمأسسة.

ويتبين من خارطتي الطريق أنّه بالإمكان لاتحاد بلديات شمال بعلبك، وطبعاً مع مساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً والتي يمكن أن تساعد على وضوح الرؤية لجهة الخطوات الواجب تنفيذها. فكلٌ من القطاعين المذكورين بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتمّ السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصّة وتكون مهمتهما وضع تصوّر عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويجب على أعضاء هذه اللجان الالتزام بتوفير الوقت والجهد اللازمين لتحقيق تقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة مباشرة، قيام كل لجنة على حدة بالاتصال بالوزارات المعنية بالقطاع والتعرّف على استراتيجية وخطط الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية السياحية والزراعية خاصة لجهة وضع استراتيجيات محلية للقطاعين.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالاتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللازمين من أجل إعداد ووضع استراتيجية وخطّة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الاستراتيجيات على نتيجة الاتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة مع الوزارات المعنية حول كل قطاع والتي أدت إلى وضوح الصورة حول الإمكانات المتاحة والتحديات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألا يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الاستراتيجية القطاعية مدة ٦ أشهر. من المتوقع أن ينتج عن الاستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطّة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.

© علي نصرالدين (٢٠٢٣)